BALAGH
Journal of Islamic and Humanities Studies
Vol 3 / No 1 – Jun 1444 / 2023
ISSN: 2791-6561
Received: 04.04.2023 | Accepted: 03.06.2023 | DOI: 10.5281/zenodo.8002099 0009-0005-2995-665X

النَّظريَّة السِّياسية والعَقد الاجتِماعي عند توماس هوبز

The Social Contract And Political Theory Of Thomas Hobbes

ضياء تمرآغا*

Dyaa Tamer Agha

الملَخَّص

تهدُف هذه الدِّراسة إلى بيان أحد مراحِل التَّطور السِّياسي في الفِكر السِّياسي الغَربي والذي مرَّ بتجارُب فِكريَّة ودَمويَّة حتى وصَل إلى ما هو عليه. حيثُ يعد الفِكر السِّياسي للفَيلسوف الإنكليزي (توماس هوبز) مِن أهم هذه المراحِل في القَرن السَّابع عشر بكتابِه المبتَكر التِّنين (اللفياثان), والذي صوَّر فيه الدَّولة على هيئَة وَحش بصورَة إنسان؛ لَه وحدَه الإرادة المطلَقة في الهَيمنَة والتَّحَكُّم, يخضَع له الأفراد الذين سَوَّدوه بإرادَتِهم عن طريق عقدٍ اِجتماعي مُقابِل تأمين السَّلام والحِمايَة لهم؛ بعد أن عاشوا فترَة عصيبَة في الحياة الطَّبيعيَّة الأولى. وقد حاولت هذه الدراسة عرَض الأفكار الفلسَفية بأُسلوب سَهل مُبَسَّط مُستَساغ لدى القارِئ والباحِث, لم أنقل شيئا من كلامه الحرفي. وعمِلَت على جَمع أهَمّ الآراء المقولة في الفِكر السياسي للفَيلسوف هوبز, وقد تمَّ الإكثار مِنَ الهَوامِش لزيادَة الفائِدة وتلافيا للاستِطراد؛ وحِفاظا على اِنسيابيَّة الأفكار وترابطها ؛ وهي لا تقِل أهميَّة عما جاء في المتن, كما أنِّي أشرت فيها إلى عَين ما ناقَشه فقهاؤنا من كَلام هوبز تحت مبحَث الإمامَة. وقد اِعتَمدَت الدِّراسَة على المنهج الوَصفي التَّحليلي لمعالجَة مُشكِلَة البَحث؛ وهي الفَقر النِّسبي بالدِّراسات السِّياسية والفَلسفية المعَمَّقة في مَنطِقَتِنا بشَكل عام والإسلاميّة بشَكل خاص, وتحَكُّم العاطِفَة والحزبيّة فيها إن وجِد. وخلَص البَحث إلى أنَّه وبالرَّغم من عَدَم مُناسَبَة تطبيق الفِكرَة السِّياسية لهوبز في وَقتِنا الرَّاهن, وأنَّ أفكاره لم تلقَ رواجا على مُستوى التَّطبيق في عصرِه, وأنَّها اُستُغلت بغَير ما أرادَها في

* محاضر في كلية العلوم الإسلامية – جامعة كارابوك. Orcid: 0009-0005-2995-665X
dyaaagha@karabuk.edu.tr

عُصور لاحِقَة, إلَّا أنَّه حرَّك الماء الرَّاكِد, ومنحَ جُهدُه العقلي غِراسا أثمرَت في عُصور لاحِقَة, مازال الغَرب ينعُم بها حتَّى الآن.

الكَلِمات المِفتاحيّة: الفلسفة السياسية، هوبز، اللفياثان، العقد الاجتماعي.

Abstract

The aim of this study is to explain one of the stages of political development in Western political thought, which went through intellectual and bloody experiences until it reached its current statues. The political thought of the English philosopher (Thomas Hobbes) is considered one of the most important stages in the seventeenth century along with his innovative book The Dragon (The Leviathan). Through it, he portrayed the state in the shape of a monster with an image of a human being who, solely, has the absolute power to dominate and control the individuals. Through a social contract, and by their own will, they have nominated him and they are subject to him in return for securing peace and protection as they went through a difficult era in the primitive nature life.

The target of this study is to present the philosophical ideas in an easy simplified manner that is reasonable to the reader and researcher as well. It worked on collecting the most important opinions expressed in the political thought of the philosopher Hobbes. Margins were increased to raise interest, avoid digressions, and maintain the flow and coherence of ideas. They are as important as the body.

The study adopted the descriptive analytical approach to address the research issue; which is the relative lack of in-depth political and philosophical studies in our region in general and the Islamic one in particular. And, if any, they are governed by passion and bias.

The research concluded that the implementation of the political ideas of Hobbes is not expedient in our present time. Yet, there was justification for them at that time from his own point of view. It was one of the foundations which pioneering philosophies were built on later, and The West is still benefitting from them until now.

Keywords: political philosophy, Hobbes, Leviathan, social contract.

مقدمة

لقد كان القَرن السَّابع عشر هو عصر الفَوضى العارِمَة التي ضَرَبَت أُوربا عامَة وانكترا خاصة, لقد كان الصِّراع مُحتَدِما بين أنصار الحَق الإلهي المطلق للمُلوك؛ وبين أنصار البَرلمان البَاحِثين عن حُقوقهم في المشارَكَة في السُّلطة والرَّاغبين في التَّخَلُّص من سَطوة الملوك, وبالتَّأكيد لم تَكُن الكَنسية في مَعزِل عن هذا الصِّراع بل كانت وأنصارَها في خِضَمِّه, لقد كانت تجرُبَة دمَويَّة وأُزهِق فيها الكَثير من الأرواح مِن كُلِّ الأطراف. لقد كان هوبز اِبن عصرِه وحاوَل شأنَ غيره أن يجِد الحَلَّ للخُروج مِن عَصر الخَوف فكان كتابُه التِّنين (الليفياثان), وهو واحِد مِن مجموعَة كُتُب بيَّن فيها هوبز رأيَه الفَلسَفي والسِّياسي لكِنَّه أشهرَها على الإطلاق, وقد بيَّن فيه أنَّ الحَلَّ يكون بدولَة قويَّة مُتَحَكِّمَة تنشُر الأمان ويخضَع النَّاس لها مُقابِل الحِفاظ على حياتِهم ومُمتَلَكاتِهم. وقد اِتَّكَأ على نظَرِيَّة العَقد الاِجتِماعي القَديمة التي أحياها ووَضع لها إطارَها الفَلسفي المتَكامِل, وألبَسها

لُبوسا جديد وحَوَّرها لتُناسِب أفكارَه. فقال أنَّ المجتَمع الذي نعيش فيه هو علاقَة صُنعيَّة بين الأَفراد, أوجَدوها من خِلال عقد بينهم للهُروب من حالَة الطَّبيعة الأولى الموحِشَة والكَئيبَة؛ حالَة الخَوف الدَّائِم على الحياة, وقد تنازَلوا بذلك عن حُقوقِهم الطَّبيعية لصالِح الحاكِم الذي اِختاروه مقابِل السَّلام والحِفاظ على الحَياة والممتَلكات. لقد كان هوبز من أهَمّ الفَلاسِفَة الذين نظَّروا للعَقد الاجتماعي, وقد اِعتَمد على ما قدَّمَ مَن جاء بعدَه؛ ك (لوك) و(روسو) وإن خالَفوه في النَّتائِج. وبالرَّغم أنَّ أفكارَه تسودُها الغَرابَة في عصر الديمقراطيات الغَربيَّة لتجاوِز الزَّمن إيَّاها, وأنَّ بعضا مِمَّن تذَرَّع بها كان بغير ما هدَف له هوبز, إلَّا أنَّ كثيرا مِن البِلاد لم يصِل إليها حتَّى الآن؛ وذلك إذا افتَرضنا أنَّها الشَّكل الأول للدَولَة المعاصِرَة.

توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩)م

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن حياة هوبز والعَصر الذي عاش فيه[١]

ولد توماس هوبز في قرية (وستبورت), بالقرب من مدينة (مالمبسري), في مقاطعة (ولتشير), جنوبي إنجلترا. في الخامس من نيسان (إبريل) عام ١٥٨٨م. وقد وَضعَته والدتُه قُبيل موعِده الطبيعي في عام (الأرمادا)[٢]؛ لِما أصابها من هلع إثر الشائعات التي تردَّدت باقتراب الأُسطول الإسباني الذي كان سيغزو إنجلترا. لقد كان هوبز طويلاً نحيلاً شاحباً, يميل أحياناً إلى العُزلة والتأمل, مع قليل من سوداوية المزاج. وكان ذا طبيعة هيابة[٣] أشار إليها بقوله: «لقد وضعَت أمي توأمين مرَّة واحدة أنا والخَوف», وكثيراً ما كان يُردِّد «إنَّ الخوف يُطارِدني

---

١ ينظر بشكل أساسي: إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع, ١٩٨٥), ص ٣٩ وما بعد

توماس هوبز, **اللفياثان**, ترجمة: ديانا حرب, بشرى صعب, (أبو ظبي: كلمة, بيروت: الفارابي,ط١, ١٤٣٢هـ-٢٠١١م), ص ٩ وما بعد

بالإضافة إلى: جان جاك شوفالييه, **تاريخ الفكر السياسي**, ترجمة: محمد عرب صاصيلا, (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, ط١, ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م) ج٢, ص ٣٢٣ وما بعد

جان جاك شوفالييه, **المؤلفات السياسية الكبرى**, ترجمة: إلياس مرقص, (بغداد, دار الكتب العلمية, ط١, ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م) ص ٨١ وما بعد

٢ الأرمادا: هو اسم الأسطول الإسباني الذي غزا إنجلترا, وكان يتألف من اكثر من خمسمائة سفينه, تحمل على ظهرها أربعة وتسعين الف رجل. والأرمادا: تعني بالإسبانية (المنيع) أو (الذي لا يقهر). (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٤١ الهامش)

٣ يشكك بعض الباحثين في وجود هذه الخصلة عندهوبز, ويرى انها ليست إلا نكته أطلقها على نفسه على سبيل المزاح لا الجد. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٤٣)

إنَّه يتعقَّب خطواتي», إلا أنَّه كان يتمتع بعقل جريء مغامر أبدى شجاعة ملحوظة في نشر افكاره رغم كثرة المخالفين, حتى قيل عنه أنَّه أشجَع فلاسفة عصره.

كان والد هوبز قِسّيسَ قريَته, وكان نزقاً سريع الغَضب, أُضطر للهرَب إلى (لندن) خوفاً من العِقاب؛ بعد أن ضرب قِسّيساً بروتستانتياً اِستثارَه, ولم يره أحدٌ بعد ذلك على الإطلاق. فتولى عمُّ هوبز الثَّري الذي لم يحظَ بالأولاد رعايَة أُسرة أخيه الفار. تلقى هوبز تعليمَه في مدرسة القرية حتَّى بلَغ السَّابِعة, ثم اِنتَقل إلى (مالمبسري) ليتابع تعليمَه, وليلتحق في الرَّابِعَة عشرَة من عُمره بكلية (موديلن) في جامِعَة (أُكسفورد)؛ التي تخرج منها وهو يحمِل أسوء اِنطباع. فقد خاب أمَلُه فيها ولم يَجِد ضالَّته, فما

هي إلا مُناقشات مجدِبة بين (البيورتان)[٤] المتَطهرين مِن جِهة وأنصار الكنيسة الكاثوليكية من جِهة أُخرى, ودروس عقيمَة في المنطِق الأرسطي الصوري.

لقد أظهَر قابليَّة فذَّة في تعلُّم اللُّغات الميتة[٥], وبعد تخرُّجِه رشَّحَه عميد الكُليَّة ليَكون معلماً لابن أُسرَة (كافنديش) العَريقَة في إنجلترا. وكان لعَمَلِه هذه الأثَر الكَبير في حياته[٦], فقد تضَلَّع من المكتبة الضخمة التي كانت لديها, وسنحَت له الفُرصَة بالتَّجوال خارِج إنكلترا مع تلميذه, والأهم اِلتقاؤه بأكابِر القَوم في المجتَمع الإنكليزي, وتعرُّفِه على أعلام الفِكر والأدب والفلسفة[٧], ومنهم الفيلسوف الإنجليزي (فرانسيس بيكون)؛ الذي عمِل هوبز لديه سكرتيراً وأمين سر لبعض الوقت[٨].

---

٤ البيورتان أو المتطهرون: تيار بروتستانتي؛ امتد أثره قويا طيلة قرن كامل (١٥٥٩-١٦٦٢)م, ظهر في عهد المكلة (إليزابيث), وكان أول قائد عظيم له (توماس كارت رابت), واستهدف أساسا إصلاح الكنيسة, وتطهير العقدية الدينية – ومن هنا جاء اسمه– بإلغاء الطقوس الكنسية ونظام الرتب. لكن سرعان ما اعتنق اصحاب هذا المذهب مزيجا من الأفكار الاجتماعية والسياسية إلى جانب الأفكار اللاهوتية, ورفض أصحابه «الحق الإلهي للملوك». قاد هذا التيار النزاع بين البرلمان والملك, الذي تحول إلى حرب أهلية انتهت بهزيمة الملك, وقد سميت هذه الحرب باسم (ثورة البيورتان) لأن معظم خصوم الملك كانوا منهم, بينما كان أنصار الملك من أتباع الكنيسة الأسقفية. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٧٢-٧٣)

٥ تأليف مجموعة من المختصين, **قاموس الفكر السياسي**, ترجمة: أنطوان حمصي, (دمشق: منشورات وزارة الثقافة, ١٩٩٤م), ج٢, ص ٣٦٧

٦ أدت علاقة هوبز بأسرة (كافنديش), وارتباطه بطبقة النبلاء طوال حياته, إلى اتهامه من قبل كثيرين أنه استهدف بنشر كتابه (التنين) تدعيم الحكم الملكي. (إمام عبد الفتاح إمام, توماس هوبز, ص ٥١)

٧() المثير للاهتمام أن علاقة هوبز مع هذه الأسرة وضيوفها بقيت محصورة في المجال الفكري والمعرفي, ولم يسعَ لاستغلالهم للوصول لأي منصب أو جاه وحاول أن يستفيد منهم علميا فقط (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص٤٩ وما بعد)

٨ هناك من يعتبر أن هوبز كان تلميذا لبيكون. إلا أن الاهتمام الفلسفي لهوبز لم يكن قد تبلور بعد في هذا الوقت, بالإضافة إلى اختلافهما في المنهج. فبيكون كما هو معروف كان أول مدافع عن المنهج الاستقرائي في البحث العلمي؛ وهو منهج

قام هوبز برَحَلات ثلاث إلى القارَّة الأوربية اِرتبَط تطَوره العقلي بها, ثم أقام فترة طويلَة في فرنسا سُميَّت بالمنفى الاِختياري اِمتدَّت أحدَ عشرَ عاماً كانت من أهم سنوات إبداعه الفِكري. ففي رحلته الثَّانِية إلى أوربا وهو في الأربعين من عُمره بدأت خُطواتُه الأولى نحو الفَلسفَة, وتعرَّف على عِلم الهَندسَة. وفي رحلتِه الثَّالِثَة اِلتقى (جاليلو) الذي ترِك أثراً عميقاً في نفسِه, وشكَّل تصَوُّراً ثُلاثيَّاً لِمذهَبه الجَديد في الفَلسفة:

١- في الجَسم: وهو يدرُس الأجسام الطَّبيعية أو التَّصور الميتافيزيقي للكون

٢- في الإنسان: وهو يدرُس سيكُلوجيا الإنسان

٣- في المواطن: هو يدرُس السِّياسة والأخلاق

عندما عاد هوبز مِن رِحلته الثَّالِثة إلى إنجلترا كان الاِحتِقان على أشُدِّه؛ بين أنصار المِلك المؤيدين للحَق الإلهي للمُلوك وبين البرلمانيين[٩].وقد رأى أنَّه من الحيطَة والحَذر أن يرحَل إلى فرنسا ليبقى هناك كما ذكرنا إحدى عشرةَ سنَة. وكتَب في هذه الأثناء بحثَين الأول (عن الطَّبيعة البَشرية أو الأُصول الأساسية للسياسَة), والثَّاني (عن الهيئة السَّياسية أو أُصول القانون)[١٠].

التعميم من الملاحظة وإجراء التجارب, في حين أن هوبز كان يعتمد على الاستنباط ؛إي استخراج النتائج المنطقية من التعريفات. إلا أنهما يتفقان في معارضة فكر أرسطو والعصر الوسيط (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٥٥ وما بعد)

٩ وهو صراع قديم يعود عهد الملك (جون) عندما تم إجباره على توقيع الميثاق العظيم (الماجنا كارتا) عام ١٢٤٥م مع النبلاء. وقد تصاعد هذا الصراع كثيرا في القرن السابع عشر في عهد الملكين جيمس الأول (١٦٠٣-١٦٢٥) وابنه شارل الأول (١٦٢٥-١٦٤٩) الذي انتهى بإعدامه وتولي أليفر كرومويل (١٥٩٩-١٦٥٨) أحد أعضاء البرلمان زعامة البلاد. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٦٥-٦٦)

١٠ هو شارل الثاني (١٦٣٠-١٦٨٥)

عمِل في فرنسا مُعلِماً للرياضيات لأمير ويلز الذي كان عندئذٍ في المنفى؛ والذي سيعتَلي فيما بعد عرش إنجلترا[١١], لكنه طُرد إثر نشره كتابه (التِّنين)[١٢]؛ الذي اِتضَح فيه مَيلُه نحو الحُكم المطلَق[١٣], فقد حاول تقديم دراسة بُرهانيَّة للقَواعد التي تقوم عليها الدَّولة, وبيَّن ضرورَة خُضوع المواطنين للحُكومَة القائمَة ما دامت تُسيطر على الدَّولة سيطَرة كامِلَة وحاسِمة[١٤]؛ لتضمَن لهُم الأمن والسَّلام الدَّاخلي[١٥]. وقد سعى لأن يكونَ في عِلم السِّياسة كما (إقليدس) في عِلم الهَندسة؛ من خلال محاولته إيجاد منهج سليم يؤدي إلى اليَقين يُطبِّقه على المشكلات السِّياسيَّة. كما نشر في هذه الفَترة قبلَ كتابه التِّنين كتابَه (في المواطِن), ودخل في نِزاع فِكري مع الفيلسوف (ديكارت).

عاد هوبز في الرَّابِعَة والسِّتين مِن عُمره إلى إنجلترا[١٦], وأقام مُعتَزلاً في ضَيعة لأُسرَة (كافنديش). إلَّا

---

١١ اطلع أصدقاء هوبز على شذرات من مؤلف له ضم البحثين لكن نشرهما بشكل منفصل (جورج طرابيشي, معجم الفلاسفة, (بيروت: دار الطليعة, ط٣, ٢٠٠٦م) ص ٧٠٩

١٢ التنين أو (اللفياثان): هو اسم الكتاب الذي اصدره هوبز عام ١٦٥١م. وهو لفظ عبري يصف وحشا بحريا هائلا ,يقهر كل الوحوش الأخرى, ويسيطر على الحيوانات الموجودة في مملكته, وينشر الرعب فيها. وهو إشارة إلى الدولة القوية التي لا تقهر؛ وليس إلى الحاكم أو الملك, والتي تنفرد بكل السلطات, وبيدها مقاليد الحكم في امور الدنيا والدين. والتي تُنهي حالة الفوضى والاضطراب, وتحقق الأمن والحماية لرعاياها؛ من خلال امساكها بالسلطتين المدنية والدينية في آن معا.. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٨٥ وما بعد)

١٣ قال (جون بلامناتر) عن كتاب التنين: « ليس من بين المؤلفات السياسية الكبرى في العصر الحديث مؤلف يماثل التنين في اتساقه ودقته ومتانة بيانه سوى أصول فلسفة الحق (لهيجل)»

وقال (ميشيل أوكشوت) عن كتاب التنين أيضا: «كتاب التنين هو أعظم تحفة, إن لم يكن التحفة الوحيدة في الفلسفة السياسية التي كتبت بالإنجليزية. ولا يمكن لتاريخ حضارتنا أن يزودنا إلا ببضع مؤلفات قليلة على هذا القدر من الاتساع في المجال والمستوى من الانجاز, ومن هنا فيجب ألا يحكم عليه إلا بأرفع المقاييس» (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢١

١٤ وهذا ما يعبر عنه بالفقه الإسلامي إمارة المتغلب (الباحث)

١٥ لقد أغضب هوبز بكتابه التنين جميع الأطراف. فقد أغضب الإنجيليين لرفضه فكرة النفس أو الروح, كما أغضب الكاثوليك لهجومه على البابا, ودخل في معارك فكرية مع البيورتان بعد أن سخر من عقيدتهم, وقد تم طرده من البلاط الإنكليزي في المنفى في باريس؛ لأنه لم يظهر أي تعاطف نحو النظام الملكي, فاتهم بتعاطفه مع البيورتان الثوار, لقد كان مشتبكا مع الجميع. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٧٢ وما بعد)

١٦ هناك من يقول أن هوبز أصدر كتابه التنين ليحابي حكومة كروميل, والتي أنهت النظام الملكي الإنجليزي في تلك الفترة, والتي كان أغلب أنصارها من البيورتان. إلا أن فترة إصدار التنين لم تكن الجمهورية بقيادة كروميل قد أُعلنت حيث أنه تم

أنَّه سُرعان ما أشعَل معارِك فكريَّة اِستمر بعضُها أكثر مِن عِشرين عاماً اِشتَبك فيها أيضا مع الجَميع(١٧).

وبعد عَودَة المَلَكيَّة إلى إنجلترا اِستقبله المَلِك اِستقبالاً حسناً وقدَّم له معاشاً سنوياً بعد طردِه مِن قبلُ مِن البِلاط المَلَكي كما ذُكِر سابقاً. فأثار هذا الصُلح بين المَلِك وهوبز حفيظَة رِجال الدِّين, الذين كانوا يعتبرونَه مُلحِداً وخائناً؛ لِأنَّه عاد إلى إنجلترا في عَهد الجُمهورية, واِستَثمروا اِنتِشار الطَّاعون, والحَريق الكبير الذي نشَب في ذلك الوَقت, ليتَّهموا هوبز وكُتُبَه بأنَّها سبب غضَب الرَّب ونِقمَتِه. فشكَّل البرلمان الإنجليزي لجنَة لدراسَة الكُتُب المُلحِدة وإعداد قائمَة بها, وكان كتاب التِّنين على رأس القائمة, ولولا تدَخُّل المَلِك لكان هوبز قد أُدين. وكان هذا التَّدخُّل مقروناً بإنذار هوبز بالاِمتِناع عن الكِتابة في أي مَوضوع يثير الرَّأي العام, أو يمَسّ المشاعِر العامَة, لاسيَّما موضوع الدِّين.

وبالرَّغم من تقدُّم هوبز في العُمر إلا أنه اِستَمرَّ في عطائه ونِتاجِه الفِكري, ليُتوفَّى عام ١٦٧٩م عَن واحد وتسعين عاما.

المبحث الثاني: حالَة الطَّبيعة الأولى عند هوبز (ما قبل المجتمع المنَظَّم والدَّولة)

أولا: الصِّراع وحالَة الطَّبيعة الأولى

الفرق بين المجتمع المنَظَّم وحالة الطَّبيعة الشَّك والرِّيبة بين الأفراد, فالثِّقة أساس المجتمع المتين, وإذا ظهَر الشَّك في المجتمع الحديث وانتشر؛ فهذا مُؤذِن بانتقاله إلى مرحَلة الصِّراع المستَمر ثم الاقتِتال, وعندها يعود المجتمع إلى حالة الطَّبيعة الأولى.

إنَّ الميل الطَّبيعي المنغرس في الكائنات الحيّة والذي يُحَتِّم عليها المحافظة على ذاتِها هو عينه مَوجود عند الإنسان, وهذا الميل هو الهَدف الرَّئيسي الذي يكمُن وراء السُّلوك الإنساني, وهو حقّ طبيعي للإنسان, وله الحُرية في أن يبذُل جُهده ويستَخدم من الوَسائل التي يراها مُناسبة وبدون قُيود ليَتَمَكَّن مِن هذا الحق. فلا يوجَد قانون يُجبر الإنسان التَّخلي عن حياته, وكلّ القَوانين الطَّبيعية قائمة على هذا الحق. ومِن المحافظَة على الذات تنشأ اللَّذَّة التي توحي باستمرار الحياة وترسيخ البَقاء, كما ينشأ النُفور الذي هو الاِبتعاد عن الألم المفضي إلى إيذاء الوجود وزعزَعَة البَقاء.

ومِن سعي الإنسان لتحصيل اللَّذَّة باعتبارها مظهراً لِاستمرار الحياة والمحافظة عليها يتولد العمل

إعلانها ١٦٥٢م والتنين نشر ١٦٥١م. إضافة إلى أن الأفكار الأساسية لهذا الكتاب قد تشكلت عند هوبز عام ١٦٤٠م عندما عبر عنها في كتابه (أصول القانون) (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**,)

١٧ لقد انتقد جامعة أوكسفورد خاصة وللجامعات عامة, واتهمها بأنها مرتع للرذيلة والغواية, وأنها حصن للسلطة البابوية, وللفلسفة الأرسطية. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٧٤ وما بعد)

لتَخزين هذه اللذات للمستقبل, وهنا يأتي دور القوة للمُحافظة على مكتسباتنا وما خزناه من اللذات, فامتِلاك القوة يُعدُّ الضَّامِن لتَخزين اللَّذات الحاضِرة والمستقبلية.

إنَّ السَّعي لِامتلاك القوة والِاستحواذ على مزيد منها في سبيل إشباع رغباتنا وتحقيق الأمن والمحافظة على المكتسبات عمليَّة لا تهدأ, وهذا السَّعي يؤدي إلى نشأة الصِّراع بين الأفراد لتَضارِب المصالح, والذين يتحول إلى حالة حرب تُعيق قيام السَّلام والِاطمئنان, فهي تتراوح بين صِراع فعلي واِستعداد دائم للقتال. وهي حرب لا هَوادة فيها ولا رحمَة, يريد منها الفَرد تحصيل كلّ شيء لنفسه على حساب الآخرين, ويكون فيها «الكُلُّ ضِدُّ الكلِّ» ويكون فيها «الإنسان ذِئب لأخيه الإنسان»[١٨].

إنَّ هذه الرَّغبات وما ينشأ عنها من أفعال ليست في ذاتها خطيئَة أو آثام, لعَدَم وجود القانون الذي يحرِّمها, فالإنسان في حالَتِه الطَّبيعة ليس مجبوراً على الِالتزام بشيء لعَدَم وجود ضَوابط الخَطأ والصَّواب بعد.

أما عن العَلاقَة بين الدُّول في حالَة الطَّبيعة فهي قائِمَة على العَداء, وكلّ دولة تسعى لقَهر وإضعاف جيرانها من الدُّول الأُخرى, ويكون هذا الحال ما دام لا يوجد دولة عالمية لتناقض السِّياسات والمصالح[١٩].

ثانيا: مصادر الصِّراع في حالَة الطَّبيعة الأولى: (المُساواة في القُدُرات)

إنَّ للصِراع القائم في حاله الطَّبيعة الأولى مجموعة مِن المصادر التي تزيدُه عنفاً وشدة. فالمساواة في القُدرة عند النَّاس هي الأصل في حالَة الطَّبيعة الأولى[٢٠], واللامساواة نشأت من القانون المدني. وبالرَّغم من الِاختلاف الظَّاهر بين النَّاس في القُدُرات الجَسدية والذِهنية إلَّا أنَّ مُحصلة هذه القُدُرات بمجموعها واحدة عند الجميع. فكُلُّ من يفاخِر بميزَة خاصَّة به يجِد ما يقابلها عند طرَفٍ آخر, وكلُّ من لديه نقص في جانب يعوضه في جانب آخر. وهذه المساواة بن البَشر هي من أهم أسباب الصِّراع المستَمر[٢١], فهم متساوون في قُدرتهم على التَّحصيل, وليس لأحد القُدرَة على إرغام الآخرين وحسم الصِّراع لصالحِه.

ويترَتَّب على المساواة في القُدرات المساواة في الأمل لبلوغ الأهداف, وهذا يؤدي بالضَّرورة إلى تضارِب المصالح والنِّزاع؛ لِاجتماع رغبات الجَميع على شيءٍ واحد, فكُلٌّ لديه القُدرة؛ وبالتَّالي المنافسة على

---

١٨ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٣٤

١٩ وِفقَ رأي هوبز لا توجد دولة إلا بعد الاتفاق والتعاقد, أما في الحالة الطبيعة فالأنسب استخدام تجمعات بشرية أو ما شابه بدلا من لفظ دولة

٢٠ التفاوت في قدرات البشر واضح بنص القرآن (رفعنا بعضكم فوق بعض درجات) والحساب يكون بقدر العطاء

٢١ وهذا مخالف لما قال به أرسطو باختلاف الناس «فناس يأمرون وناس يخدمون» ليو شتراوس, جوزيف كروبس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ترجمة: محمد سيد أحمد, (القاهرة, المجلس الأعلى للثقافة, ٢٠٠٥م), ج١, ص٥٨٣-٥٨٤)

التَّحصيل. ويتَولَّد عن المنافسة المستمرة العَداوة والخُصومَة, التي تؤدِّي إلى الشَّك وانعدام الثِّقة بين الأفراد.

وهنا يسعى كُلّ فرد لحِماية نفسه بالإستباق لمحاوَلة السَّيطرة على غيره من الأفراد بالقوة أو الخَديعة والحيلة بقدر ما يستَطيع. ويرافق ذلك كلّه تطلُّع الفَرد إلى المجد؛ وذلك بمُحاوَلته المستمرة على إرغام الآخرين على منحِه القيمة والتَّقدير اللذين يرى أنه يستحِقُّهما لنفسه(٢٢).

ثالثا: نتائج حالَة الطَّبيعة: (غياب المُجتَمع المُنَظَّم وانعدام المُلكيَّة)

إنَّ المساواة في القُدرات, وانعدام قُدرَة الجَميع على تسويد نفسِه؛ حيثُ لا يوجَد أحدٌ عبداً لأحد, وما نتَج عن ذلك مِن شكّ وترقُّب وعَداوة وخَوف من خطَرِ موتٍ مُفاجئ بسبب الصراع المستمر النّاشئ عن تعارُض الرَّغبات, أدَّى إلى الفَوضى, وهي النَّتيجَة المؤَكَّدَة لحالَة الطَّبيعة والتي تمنَع قيامَ مُجتَمَع مُنَظَّم أو إنشاء حضارة ما.

إنَّ غِياب المجتَمع قد أفضَى إلى اِندِثار مفاهيم الظُّلم والجَور والعَدل والإنصاف, وعُلُّو قيمَة القوَّة والخَديعة, فهي أخلَق اجتِماعيَّة تظهَر في المجتَمَع المدني, وتفرِضها الدَّولة عن طريق القانون. وبالتالي تعَرُّض ثِمار الإنتاج للخَطر, وانعدم المِلكيَّة الخاصة, والتي تكون فقَط بوجود الدَّولة, وظُهور العَقد الاجتِماعي بين الناس(٢٣). ففي حالَة الطَّبيعة يكون كلُّ شيء مُلكاً لمن يستَطيع الحُصول عليه, ويبقى هذا الشَّيء مُلكَه ما دام يستَطيع المحافَظَة عليه(٢٤).

رابعا: الحَقُّ الطَّبيعي عند هوبز

ميَّز هوبز بين الحَقّ الطَّبيعي والقانون الطَّبيعي. فالحَقّ الطَّبيعي: هو حُريَّة الإنسان غَير المحدودَة؛ في اِعتِمادِه الوَسائل التي يراها مُناسِبة؛ لاِستِخدام قِواه مِن أجل المحافَظة على حياتِه. وهو حقٌّ فِطري غير مُكتَسب, مُستنبَط من العَقل الطَّبيعي الذي يفرِض وجودَه لدى كُلِّ إنسان بالطَّبيعة مِن لحظَة ميلادِه. أما القانون الطَّبيعي: فهو الإلزام بالفِعل أو الإلزام بالاِمتِناع عن القيام بِه. فالحَقّ يقوم على الحُرِّيّة, والقانون يقوم على الإلزام, وبعبارَة أُخرى القانون هو المقَنِّن للحَق والموجِّه له(٢٥).

والحُقوق الطَّبيعية أربَعَة:

---

٢٢ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٣١ وما بعد

٢٣ هذا مخالف لما قاله (لوك) بأن الملكية الخاصة موجودة في حالة الطبيعة الأولى

٢٤ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٣٧

٢٥ أحمد فؤاد عبد المجيد, **البيعة عند مفكري أهل السنة**, (القاهرة, دار قباء, ١٩٩٨م), ص ٢٤٩- ٢٥٠

أولاها: حَقّ البَقاء والمحافَظَة على الذات, وهو بديهة عقليَّة, وهو الأساس الذي ينبَني عليه كُل حقَ آخر. فللإنسان مُطلَق الحُريَّة في اِستِخدام قوَّتِه وقُدُراته الطَّبيعيَّة في سبيل الوصول لهذا الحَقّ وبأي أُسلوب يراه مُناسِباً[٢٦].

وثانيها: حقّ اِستِخدام كافَّة الوَسائِل الضَّرورية التي تكفَل تحقيق المحافَظة على الذَّات.

وثالثها: حقّ تقدير حجم الخَطر, واِختيار الوَسائل التي يراها الإنسان مُناسِبة لتَحقيق الحقّ الأول.

رابعها: حق المِلكيَّة المشاعيَّة, فالكُل يملِك كُل شيء ولا أحد يملِك شيئاً. فالمِلكيَّة الخاصَّة معدومَة؛ إلا ما تمَّ الاِستحواذ عليه بالقوة؛ واِستطاع واضِع اليَد المحافَظَة على مُلكيَّته له[٢٧].

خامسا: الإلزام وأنواعه عند هوبز

يرى هوبز أنَّ غريزة حُبّ البَقاء هي التي تتَحَكَّم بالوجود الإنساني من خِلال اللَّذَّة والألم[٢٨], والإلزام ما هو إلا المسعى العقلي لاكتساب اللذات وتجنب الآلام في سبيل المحافَظة على الذات[٢٩]. فالخَير ما يُحقِّق هذه اللَّذة الخاصَّة للفَرد والشَّر ما يُعيق تحقيقها, وهذه اللَّذة هي التي تولِّد الرَّغبة المحرِّكة للسُلوك الإنساني؛ في سعيه للحُصول على أكبر قدر مِن المَلَذَّات, وهي حركَة لا تنتَهي إلا بالموت[٣٠], والإرادَة المولِّدَة للفِعل أو

---

٢٦ «إن هذا الحق الذي قال به هوبز هو مصادرة عقلية كبرى أقام عليها فلسفته السياسية كلها حيث قال بالفعل الطبيعي الذي يقوم على المذهب الطبيعي والذي يعتمد على فكرة المحافظة على الذات» (شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٣٣٤)

٢٧ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٣٩ وما بعد

٢٨ يرى (سباين) أن الأخلاق بهذا المعنى تكون قائمة على المنفعة, وهي نسبية, والأنانية هي التي تحرك الإنسان. ويَعتَبِر أن هوبز هو المِمَثل الكامل لمذهب المنفعة والمذهب الفردي في آن واحد (جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ترجمة: راشد البراوي, (مصر, دار المعارف),ج٣, ص ١٩٠ وما بعد)

٢٩ جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص ١٩٠ وما بعد

٣٠ هناك من الباحثين من يرى أن هوبز قد أوقع نفسه في سوء الفهم؛ بسبب عباراته التي كان يستخدمها. فالأنانية هي أن لا يقوم الناس بفعل قط فيه مصلحة الآخرين, والقول بأن جميع أفعال البشر تحكمها المصلحة الذاتية يخالف بعض ما ورد عن هوبز . فهوبز وإن كان يؤمن بنظرة متشائمة عن الطبيعة البشرية؛ بأن معظم أفعال الغالبية من البشر تحكمها المصلحة الذاتية, إلا أنه لا ينكر علاقات الحب والتعاون بين الناس. لكنه يراها محدودة ونسبية, فلا يمكن أن تستخدم كأساس لبناء الدولة. ولذلك استبعدها من نظريته السياسية القائمة على حب البقاء, والسعي للسيطرة على القوة. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٥١ وما بعد)

الِامتِناع ما هي إلا اِنعكاس لأشدُّ الرَّغبات إلحاحاً في حاجَتِها للإرواء[٣١].

وينقَسِم الإلزام إلى ثَلاثَة أنواع:

الإلزام الطَّبيعي: وهو ما يُعبِّر عن الضَرورة الطَّبيعيَّة التي يخضَع لها الجِسم أياً كان نوعه, ويخضَع لهذا الإلزام الإنسان والحَيوان وظَواهِر الطَّبيعَة بأسرِها, كوجود عائِق خارجي يمنَع الإنسان مِن إنجاز فِعل ما أو يلزِمه بعَدم فِعلِه.

الإلزام العَقلي: هو نَوع مِن الإدراك العَقلي, يجعَل الفَرد يبتَعد عما يعتَقِد أنه يؤذيه أو ضار له. وهذا الِامتِناع عَن الفِعل صادِر من إلزام عقلي مِن الفَرد نفسه وليس من إلزام خارجي.

الإلزام الأخلاقي: هناك مَن يقول أنَّ هذا الإلزام مُستَمَد من الإلزام العَقلي[٣٢]. وهناك من يقول بأنه الإلزام الصَّادِر عن السُّلطة السِّياسة في المجتَمع[٣٣].

سادسا: خصائِص قوانين الطَّبيعة عند هوبز

لقد سادَت فِكرَة القانون الطَّبيعي الفَلسفَة الأخلاقيَّة في العَصر الوَسيط[٣٤], وهي خَليط مِن الأفكار المأخوذَة من الرُّواقيين[٣٥]. ويُعرَّف القانون الطَّبيعي في عِلم الأخلاق بأنَّه «حُكم يقوم على الحَقّ الذي يُدرَك بالإلهام الباطني, أي هو قيمَة ساميَّة أو مِعيار؛ يُمكِن بِه الحُكم على قيمَة القانون الوَضعي أو الممارَسة الأخلاقية الفِعليَّة»[٣٦]. « فهو فِكرَة أو قاعِدة عامَّة يكتَشفها العَقل ليمنَع بها المرء مِن أن يعمَل ما فيه دَمار حياتِه ....» [٣٧]. « والقَوانين الطَّبيعية ثابِته أزليَّة لا تتَغيَّر. ما تُحَرِّمُه لا يُمكِن أن يُباح أو أن يمتَدِحه أحد, وما

---

٣١ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٤٥ وما بعد

٣٢ إذا كان الإلزام الأخلاقي مستمد من الإلزام العقلي؛ فهذا يعني أن الإلزام الأخلاقي الذي يؤدي إلى طاعة القانون في المجتمع المدني هو نفسه الموجود في حالة الطبيعة, وهذا يؤدي إلى أن نظرية الإلزام عند هوبز واحدة تسري على تفسير سلوك الإنسان في المجتمع المدني وفي حالة الطبيعة. (إمام عبد الفتاح إمام, توماس هوبز, ص ٢٧٨)

٣٣ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٧٤ وما بعد

٣٤ يقول (جون بلاميانز) في كتابه الإنسان والمجتمع, ص ١٢٤. «إن قوانين الطبيعة قواعد يكتشفها العقل؛ على أنها حقائق واضحة بذاتها يدركها على نحو مباشر. فهي ليست مستنتجة بل مبادئ نهائية لا تحتاج إلى تبرير لأنها واضحة في ذاتها» (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٤٤ الهامش)

٣٥ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٧٩

٣٦ جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص ١٨٨

٣٧ المرجع السابق, ج٣, ص ١٩٥

تمتَدِحه لا يُمكن أن يُجَرّمُه أحد»[٣٨].

ويصِف هوبز قوانين الطَّبيعة: بأنَّها قَواعِد غَير مكتوبَة[٣٩], يكتَشفُها العَقل عن طريق الِاستِنتاج والتَّأمُل, ويستَطيع إدراكَها بسهولَة كُلُّ من يستَخدِم عقلَه الطَّبيعي. وهي أزليَّة ثابِتَه لا تتغيَّر كَونها عقليَّة. كما أنَّها أخلاقيَّة؛ كالعَدل والإنصاف والرَّحمَة, وهي مُعاكِسة لشَهوات الإنسان كالِانتِقام والمحاباة. وتقود هذه القوانين الإنسان لتجاوِز حالَة الحَرب التي يعيشها[٤٠].

وهي أوامِر إلهيَّة, مُمَثِّلَة لكَلِمَة الله, تتَأسَّس في العَقل أولاً ثمَّ يأمُرنا الله باتباعِها, فالله الذي يريد الخَير لمخلوقاتِه وضَع هذا الخَير في هذه القوانين. والصِّبغَة العقليَّة لهذه القَوانين سابِقَة على الدِين, وبالإمكان اِكتِشافُها قبل مجيئِه؛ أي في حالَة الطَّبيعَة الأولى؛ حالَة الفَوضى وحرب الكُلِّ ضِدّ الكُلِّ حيثُ لا تشريع ولا قانون[٤١]. وهي قَوانين مُساعِدَة تُخرج الإنسان من حالَة الطَّبيعَة الأولى إلى حالَة تأسيس المجتَمَع والدَّولة. وهي مُلزِمَة مِن الدَّاخِل, تتَحول إلى إلزام خارجي عند قيام الدَّولَة والمجتَمع السِّياسي المنَظَّم, حيثُ تكون بِشَكل قَوانين مَدنيَّة مُجبِرَة يجبُ على النَّاس مُراعاتها.

ولا عُذر بجَهل هذه القوانين لأي إنسان باستِثناء الأطفال والمجانين؛ لقُدرَة الجَميع الوصول إليها باستِخدامِهم العَقل. ولا يُشتَرط الإعلان عنها بخِلاف القَوانين الوَضعيَّة؛ لوضوحها عند كُلِّ مَن لديه القُدرَة الكافيَّة على تدَبُّر أمورِه[٤٢].

سابعا: قوانين الطَّبيعة عند هوبز

عدَّ هوبز عند حديثه عن قوانين الطبيعة اِثنا عشر قانونا[٤٣], وأرفَق مع كُلِّ قانون دليلا مِن الكِتاب المقدَّس ليُبَرهِن عليه, وبدأ بطَلَب السَّلام وجعَلَه أصلا وهدفا لكُلِّ القَوانين اللَّاحِقة, وبيَّن أنَّ هذا القَوانين هي الوَسيلَة

---

٣٨ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٧٦

٣٩ خصائص قوانين الطبيعة عند هوبز: ١- عقلية ٢- أخلاقية ٣- إلهية ٤- ملزمة ٥- الوضوح (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٤٢ وما بعد)

٤٠ جان جاك شوفالييه, **تاريخ الفكر السياسي**, ج٢, ص٣٢٦

٤١ يُفهم من كلام هوبز بوجود زمان كان أُناس ولم يكن دين أو تشريع (الباحث)

٤٢ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٦٥, ص ٢٧٨ وما بعد, ص ٣٤٢ وما بعد

٤٣ قوانين الطبيعة عند هوبز ما هي إلا مُصادرات عقليَّة عند سباين «إنَّ قوانين الطبيعة هي المصادرات التي يتم وِفقا لها البِناء المعقول للمُجتمع في رأي هوبز, إنها مبادئ الحكمة والأخلاق الِاجتماعيَّة في آن واحد» (جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص ١٩٥)

للانتِقال إلى المجتَمَع السِّياسي[٤٤].

١- طلَب السَّلام: يجِب على كُلِّ فرد السَّعي لتَحقيق هذا المطلَب بكُلِّ ما اِستَطاع من وَسائِل؛ بما فيها الحَرب إن لم يكُن إلَّا بذلك. وهذا المطلب هو الأساس الذي تقوم عليه باقي القَوانين, وهو الغايَة الكُبرى للإنسان, وهو القَانون الذي يُلزِم النَّاس بالاِنتِقال من حالَة الطَّبيعَة إلى الحالَة المدنيَّة.

٢ - الرَّغبَة المشتَرَكَة بالسَّلام: وذلك بالتَّنازُل عن حَقِّ الحُريَّة؛ بوَضع اليَد على أي شيء مُراد, على أن يتِمَّ إلزام الجَميع بذلك.

٣- التَّعَهُّد بالاِلتِزام بما تَمَّ الاِتِّفاق عليه: وذلك لضَمان تحقيق العَدالة, حيث أن العَدل يتحقَّق بتَنفيذ التَّعَهُّدات والظُّلم يسود بالحَنث بها. وهذا الاِلتِزام يكون داخِليًّا أخلاقيًّا؛ وخارجيًّا بوجود سُلطَة تحميه وتُحافِظ عليه.

٤- مُقابَلَة الإحسان بالإحسان: فالجُحود ونُكران المعروف يؤدي إلى زَوال النَّوايا الطَّيِّبَة وانعدام الثِّقَة, وبالتَّالي البَقاء في حالَة الطَّبيعَة الأولى.

٥- اللُّطف وطيب المعشر: فَعلى الإنسان أن يُجاهِد نفسَه ليَتَكيَّف مع الآخرين, وأن يُعزِّز لديه نزعَة الاِجتِماع, ويبتَعِد عن العِناد والمشاكَسة والنُّفور.

٦- غُفران الخَطايا: فالتَّحوط للمُستقبَل يدعونا للتَجاوز عن أخطاء الآخرين اِتجاهِنا, وخُصوصا لمن تاب مِنهُم, وهذا الطَّريق مُفضي للسَلام.

٧- القِصاص: وهو مُقابَلَة الشَّر بالشَّر. فإنزال العِقاب لا يكون إلا للإصلاح وزَدع الآخرين وتوجيهِهم, وإن إلحاق الأذى بالآخرين دون مُبَرِّر هو مُقَدِمَة للاضطراب والفَوضى والحَرب.

٨- التَّساوي بين النَّاس: فيجب عدم الاِستخفاف بالآخرين وازدِرائهم, والاِمتِناع عن الاحتِقار والكَراهيَّة, والاِمتِناع عن الزُّهو.

٩- الإقرار بهذا التَّساوي: فَلو كان النَّاس غير مُتَساويين لاِستحال عليهم الاِتِّفاق لتَحقيق السَّلام. وعدَم المساواة نظرَة مُضادَة للعَقل, حيثُ يرفُض هوبز رأي أرسطو القائِل[٤٥]«بأنَّ الطَّبيعة خلَقَت بعض الموجودات ليأمُر وبعضَها ليُطيع»[٤٦].

---

٤٤ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٥١ وما بعد

٤٥ أرسطو, **السياسة**, ترجمة: أحمد لطفي السيد, (القاهرة, الهيئة العامة للكتاب, ط٢, ١٩٧٩م), ص٩٤

٤٦ طبعا هناك أوجه للمساواة ففي مجال الحقوق والواجبات بشكل عام المساواة واجبة وهذا ما أقره الشرع وبينه هوبز في قانون التواضع, أما من جانب القدرات والمواهب فالاختلاف ظاهر وقد عبر عنه القرآن (ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات) وهذا مُخالف لرأي هوبز (الباحث).

١٠- التَّواضُع: فالنَّاس متساوون في الحُقوق, حيثُ يمتَلِك كُلُّ إنسان نفسَ الحُقوق التي يمتَلِكُها غيره مِنَ النَّاس.

١١- الإلتِزام بمبادِئ العَدل والمساواة في الحُكم بين النَّاس: فالشُعور بالظُلم يؤَدّي إلى الخُصومات التي لا تُحسَم إلا بالحَرب. والقاضي الذي لا يعدِل ويحابي ويجور في أحكامِه؛ يُخالِف قانون الطَّبيعَة, ويدفَع النَّاس للاقتِتال والحَرب.

١٢- الإستِمتَاع الجَماعي بالأشياء التي لا يُمكِن تقسيمها ولا يجوز أن تُجَزَّأ: كالطُّرق والأنهار. أما إذا كانت القِسمة أو الإستِمتَاع الجَماعي غير ممكِن؛ فتكون هذه الأشياء مِن حقِّ المِلك, أو الذي يضَع يدَه عليها أولا[٤٧].

ثامنا: الإنتقال مِن حالَة الطِّبيعَة إلى المُجتَمع (المجتمع الصنعي وقيام الدولة)

لقد أقام هوبز نظريَّتَه في بناء الدَّولَة على الفَوضى السَّائدة في الحالَة الطَّبيعيَّة, فكُلَّما أدرَك النَّاس النَّتائِج المترَتِّبَة على هذه الحالَة كانوا أكثر تشَبُّثا بالقانون والنِّظام[٤٨].

فإستِهداف الإنسان المحافَظَة على حياتِه في الحالَة الطَّبيعيَّة؛ يُفضي إلى نتيجَة مُتناقِضَة غريبَة تجعَله يعيش تحَت ضغط التَّهديد المستَمِر بالموت المفاجِئ؛ بسبب الصِّراع والإقتِتال والحَرب الممتَدَّة التي يشُنُّها الكُلُّ ضِدَّ الكُلِّ. ولكِن بعَد إدراك النَّاس لهذه المفارَقَة؛ يسعون لتَحقيق السَّلام عَن طريق إقامَة المجتَمَع؛ بعدما عَجَزوا عَن تحقيقه بالحَرب, فهذا ما يفرِضُه عليهم العَقل[٤٩], وتجبِرُهم عليه الطَّبيعَة[٥٠].

ويرى هوبز أنَّ الطَّبيعَة الإنسانيَّة هي طبيعَة لَيِّنَة يسهُل تشكيلُها, بحيثُ يتعَلَّم النَّاس النِّظام وطاعَة

---

٤٧ لم يقدم هوبز حلا عادلا للمُلكيَّة الخاصة من أجل الانتقال السَّلِس للمُجتَمَع المنَظم (الباحث).

٤٨ كان هوبز يضع في ذهنه دائما ما رواه (سكستوس امبريكوس) عن عادة كان يتبعها الفرس عند الموت الملك. حيث كان يترك الناس خمسة أيام دون ملك وقانون, فتعم بذلك الفوضى بما فيها من قتل وسلب وتخريب وفقدان للأمان, فيكون لدى ممن بقي سالما بعد ذلك ولاء حقيقي للملك؛ بعد أن ذاقوا ويلات غياب السلطة. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٣٩-٣٣٠)

٤٩ يشير (سباين) إلى تناقض وقع فيه هوبز بين توحش الناس في حالة الطبيعة وإعمالهم لرغباتهم, وحالة التعقل التي دفعتهم للخروج من هذه الحالة. (جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص)

٥٠ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٣١-٣٣٢

الأوامِر ويتَحَوَّلون إلى مواطنين[٥١], فالإنسان يُصبِح صالِحا للمُجتَمَع عَن طريق التَّربيَة وليس بالفِطرَة[٥٢].

فهو يُعارِض فِكرَة أرسطو «أنَّ الإنسان مدني بالطَّبع» أو أنَّه «حيوان سياسي بفطرَته»[٥٣], فهو يرفُض الميل الطَّبيعي للإنسان بتكوين المجتَمع, ولا يُنكِر مَيل النَّاس واتجاههم إلى الاجتِماع, فالمجتَمَع المدني القائم على القُيود والرَّوَابِط شيء, والتقاء النَّاس واجتِماعهم شيء آخر, أي هُناك فرق بن المجتَمَع الاجتِماع[٥٤].

تاسعا: حالَة الطَّبيعَة عند هوبز بين الافتِراض المَنطِقي والحَقيقَة الوَاقِعيّة[٥٥]

حاوَل هوبز في أثناء وصولِه لنظَريَّتِه في العَقد الاجتِماعي تطبيق منهج غاليلو في التَّحليل والتَّركيب, إذ قام بتجريد العَناصر القائم عليها المجتَمَع المدني الموجود الآن (القانون, النظام, العدالة, القضاء .....), وأعاد ترتيبها على أنَّها استِنباطات من مُسلماته ومُصادَراته[٥٦].

حيثُ يرى بعض الباحِثين أنَّ حالَة الطَّبيعَة التي قال بها هوبز ما هي إلا افتِراض مَنطقي وليس مرحَلَة تاريخيَّة[٥٧], استخدَمَها ليؤسِّس عليها نظريَّته السِّياسية بضرورَة وجود دَولَة ذات سيادَة تامة[٥٨]. بينما يؤَكِّد آخرون على أنَّ الحالَة الطَّبيعيَّة عند هوبز هي مرحَلَة تاريخيَّة واقِعيَّة[٥٩].

وبناء على ذلك فإنَّ حالَة الطَّبيعَة الأولى هذه دائما مُمكِنَة الحُدوث؛ عند مَن يراها افتِراض مَنطِقي أوجدَه هوبز ليؤَسِّس نظريَّتَه عليه, وذلك في أي مُجتَمع يغيب عنه القَانون, وتضعُف فيه سُلطَة الدَولَة, حيثُ يعيش المجتَمَع في حالَة حرب شامِلَة سواء أكانَت مُعلَنَة أم مُتَرَقَّبَة. وأنها مرحَلَة تاريخيَّة وجِدَت

---

٥١ المرجع السابق: ص ٢٥٨- ٢٥٩

٥٢ «وهي الفكرة التي تعمَل الفلسفة على تأكيدها بأن الإنسان لا يولد إنسانا ولكيه يصير كذلك» (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٥٩)

٥٣ ذكرها أرسطو في الفصل الأول من كتابه (الأخلاق النيقوماخية)

٥٤ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هويز**, ص ٢٢٨-٢٢٩, ص ٣١٩ وما بعد, ص٣٧٢ وما بعد

٥٥ انظر: (توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٣٦)

٥٦ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هويز**, ص ٣٦٨-٣٦٩

٥٧ يقول سباين في كتابه: «إنه كان من الأسهل على هوبز أن يتخلى عن فكرة قانون الطبيعة, وأن يبدأ من الطبيعة البشرية كحقيقة كما فعل غيره من الفلاسفة التجريبيين» (جورج سباين, تطور الفكر السياسي, ج٣, ص ١٨٩). مع ملاحظة: أن هوبز يُصنَّف أنه من الفلاسفة العقلانيين, الذين ينطلقون من الفكرة؛ ثم يثبتوا صحتها فيما

٥٨ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هويز**, ص ٢٩٤ وما بعد, ص ٣١٩

٥٩ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٧٧

وانتهت؛[٦٠]عند من يعتقد أنَّ هوبز قال بها على الحَقيقَة[٦١].

وهناك من يضيف بأن الحالة الطبيعية عند هوبز إنما هي مسألة شروط قيام الدولة[٦٢], فهي ليست افتراض منطقي أو مرحلة تاريخية[٦٣].

المبحث الثالث: نظَريَّة العَقد الِاجتماعي ونُشوء الدَّولَة عند هوبز

أولا: نُشوء الدَّولَة[٦٤]

يتَمتَّع الإنسان في حالَة الطَّبيعة بحَق غير محدود وحُرِّيَّة غير مُقيَّدة لحمايَة حياتِه والحُصول على ما يُريد, إلَّا أنَّ ذلك يؤَدي كما مرَّ سابِقا إلى الحَرب والِاقتِتال الدَّائِم, وحصول عكس المطلوب بِفُقدان السَّلام. ولابد مِن أن يتعَهَّد كُلُّ الأفراد بالتَّنازِل عن حقِّهم المطلَق في الحُرِيَّة والتَّملُك بوَضع اليَد, ويفَوِّضوا حاكِما ليحكَمَهم؛ ليخرُجوا من حالَة الطَّبيعَة المرعِبَة, وعندها ينشأ المجتَمع والدَّولة, ويكفي لهذا التَّفويض موافقَة الأغلبية.

فيعمَل هذا الحاكِم والذي مِن الممكِن أن يكون شخصا أو مجموعَة أشخاص على إرساء السَّلام وصَدِّ العُدوان, مستَخدِما ما تركَّز في يده مِن سُلطَة عظيمَة, نالَها بتنازِل الأفراد عن حقِّهم في أن يحكُموا أنفُسهم لصالِحه, وأن يجعَلوا إرادَتَهم خاضِعَة لإرادَتِه, وأحكامَهم خاضِعة لأحكامِه. وكل نُكوص وتخَلُّف من الأفراد عما تمَّ التَّعاهُد عليه من الِانتقال إلى حالَة المجتَمَع هو ظُلم وخطيئَة[٦٥], ومُخالَفَة لقوانين الطَّبيعَة التي تُلزِمنا بتَنفيذِه.

---

٦٠ ينتقد مؤلف كتاب توماس هوبز أمام عبد الفتاح جورج سباين مؤلف كتاب تتطور الفكر السياسي بأنه وكثير من المؤلفين العرب الذين ساروا بسيره يعتقدون على أن هوبز قال بالحالة الطبيعية على الحقيقة وأنها مرحلة تاريخية (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٩٥ الهامش)

٦١ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هويز**, ص ٣٢٩

٦٢ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٧٥ (المترجم, الهامش)

٦٣ وإن كان هوبز لم يجزم بأنها مرحلة تاريخية, إلا أنه كان يرجح وجودها من خلال الأمثلة التي أوردها وقاس عليها. (الباحث)

٦٤ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٧٥ وما بعد

٦٥ يميز هوبز بين (الجرم) هو الانتهاك للقانون المدني وذلك بعد قيام المجتمع, (الخطيئة) التي هي انتهاك للقانون الطبيعي قبل قيام المجتمع.(إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٧٥ وما بعد)

والتَّعَهُّد موجود فقَط بين البَشر, فلا تعَهُّد مع الله[٦٦], ولا تعَهُّد مع الحَيَوانات, لأن العَقد قائِم على القَبول والتَّنازُل المتبادَل عن الحُقوق بين أطرافِه[٦٧].

ولا يوجَد حدٌّ لأفراد المجتَمَع المدني الذي تتألَّف مِنه الدَّولَة, لكن يكفي أن يكون قادِرا على الوقوف بوَجه من يريد الخُروج على العَهد, وأن يكون قادِرا على صَدِّ العُدوان الخارجي[٦٨].

وليس هُناك فرق بتأسيس الدَّولة عن طريق العَقد والتَّراضي؛ أو عن طريق الغَزو والغَلَبَة والإنتِصار, حيثُ يُقَدِّم الرَّعايا للمُنتَصِر العَهد بالوَلاء والطَّاعَة كما في العَقد؛ مُقابِل العَفو عنهم وحقن دِمائِهم, ولا تتأثَّر صِحَّة العَقد بذلك على الإطلاق[٦٩].

كما يوجد أشكال مُتعَدِّدَة لتِبيان الإقرار بالعَقد والموافَقَة عليه[٧٠], ولا يُقتَصَر على ما هو مُتَعارَف عليه الآن[٧١].

لقد أقام هوبز نظَريَّته في العَقد الإجتماعي على بدَهيَّات الطَّبيعَة البشريَّة, فقَد خَلَق الله الإنسان, والإنسان أوجَد الدَّولَة كي تحميَه وتكفَل له الأمان. فالسِّيادَة والسُّلطَة والنِّظام والتي هي من صِفات الدَّولَة؛ أُمور مُحدَثَة وليست طبيعيَّة في المجتَمَع البَشري. وسُلطَة الحاكِم وحُرِّيَّة المواطنين وواجباتهم ليست مُستَمدَّة مِن التُّراث, أو مِن سُلطَة فوق الطَّبيعَة؛ أي الوَحي والكِتاب المقدس, وإنَّما مِن تعاقُد وإرادَة مُشتَرَكَة فيما بينهم[٧٢]. فالإستِقرار الإجتِماعي والذي هو من مُهِمَّات الدَّولَة هو حالَة إراديَّة صِناعيَّة مُتَكَلَّفَة, على عكس الفَوضى والإضطِراب والحرب الأهليَّة؛ والتي هي حالَة طبيعيَّة أُولى أصيلَة غير مُتَكَلَّفَة, وتعَهُّدِ الدَّولَة بالرِّعايَة ومدِّها بالقوة يساعد في إستِمرار مُهمَّتها لتحقيق هذا الإستقرار[٧٣].

---

٦٦ علل هوبز عدم امكانية العهد مع الله للحاجة إلى الواسطة من أجل التواصل معه, ولعدم معرفتنا بقبول تعهدنا أم لا. ويرى (الباحث) أن هوبز كان يكفيه تطبيق قاعدته بأن العقد تنازل مشترك عن الحقوق بين المتعاقدين ولا ينطبق هذا على التعاقد بين الله والبشر.

٦٧ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٤٧

٦٨ وهذا خِلاف ما قال به اليونان بوجوب تحديد حجم المدينَة, انظر (ليو شتراوس, تاريخ الفلسفة السياسية, ج١, ص ٥٨٥)

٦٩ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٨٦-٥٨٧

٧٠ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٤١

٧١ وهذا ما بينه فقهاؤنا بأن إمضاء عقد البيعة وبيان الموافقة عليه لا ينحصر بالمصافَحَة, فلكل عصر أدواته (الباحث)

٧٢ هذا هو أحد أهداف نظرية هوبز السياسية وغايتها بتقويض نظرية الحق الإلهي في الحكم وإبطالها وإعادة الأمر للأفراد (الباحث)

٧٣() إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٩١ وما بعد

ثانيا: حُقوق الحاكِم أو صاحِب السُّلطَة

يُعَدُّ كُلُّ تعَهُّد تمَّ قبل قيام الدَّولَة باطِلا, ولا يحِق للأفراد القيام بأي تعَهُّد إلا بموافَقَة السَّيد الحاكِم, ولا يُقبَل عِصيان الحاكِم بحُجَّة القيام بتعَهُّد جديد؛ لأن في ذلك تحَلُّل مِن تعَهُّد قائِم وبالتَّالي العَودَة إلى حالَة الطَّبيعَة والحَرب(٧٤).

وبموافَقَة الأغلَبية على التَّعَهُّد وإعلان رِضاها عن سُلطَة الحاكِم تنتَفي مُعارَضَة الأقَليَّة, وعلى الجَميع أن يقبَل التَّعَهُّد بالخُضوع للنِظام والقانون طَوعا أو كَرها, ويكون للأكثَريَّة الحَقُّ في إجبار الأقَليَّة الرَّافِضَة بأي أُسلوب مُمكِن.

وسُلطَة الحاكِم دائِمَة مُستَمِرَّة, وله وحدَه الحَقُّ في التَّنازُل عنها إن شاء(٧٥), أو أن يُحَدِّد خلَفَه فيها. وإنَّ الإعتِراض على أفعَال الحاكِم هو مُخالَفَة للعَقد وتناقُض يقَع فيه المعتَرِض(٧٦), فأفعال الحاكِم هي أفعال كُلِّ فرد من خِلال التَّفويض الذي منَحَه الجَميع له. وليس لأَحد الحَقُّ بالتَّشَكِّي أو الثَّورة عليه, أو معاقَبَتِه بطَريقَة قانونيَّة مشروعَة, فليس ثَمَّة قاضٍ يستَطيع الفَصل في نِزاع بين السِّيد والرَّعايا, حيثُ لا طريق لفَضِّ النِّزاع إلا بالعَودَة إلى الحَرب.

وللحاكِم الحَق في إصدار ما يراه مُناسِبا مِن قَوانينَ وقرارات لِما فيه مصلَحَة الجَماعَة, فهو الذي يُحَدِّد ما هو قانوني وغير قانوني مِن الأفعال(٧٧). وليس لمتَظَلِّم مِن هذه القرارات والقَوانين الإعتِراض عليها, لأَنَّه سبَق وفَوَّض الحاكِم إصدار ما يشاء مِن قَوانين؛ فيكون هو مَن أوقَع الظُلم على نفسِه.

وللحاكِم الحَقُّ في اِختيار الوَسائل التي يراها مُناسِبَة لصَدِّ العُدوان الخارِجي ولتَحقيق السَّلام الدَّاخِلي والمحافَظَة عليه, فهو مَن يُعلِن الحَرب ويعقِد السَّلام. وهو من يُسمِّي قائِد الجَيش, وهو من يختار المستشارين, والوزراء, والقُضاة, وكِبار موظفي الدَّولة, وهم لا يخضَعون للمُحاسَبَة لِأنَّ سُلطَتَهم مُستَمَدَّة من الحاكِم, فالحاكِم يستَطيع أن يمنَح سُلطَتَه من يشاء. وهو من يمنَح مراتِب الشرف والمكافَآت, ويقَرِّر العُقوبات المدنيّة والماليَّة.

وله تحديد خطَر الآراء والمبادِئ السَّيِّئَة, والأفكار التي يجِب أن تنتَشر بين النَّاس. وهو مَن يمنَح الإذن

---

٧٤ وهذا ما ناقشه فقهاؤنا تحت باب البيعة لخلفتين والخروج على الحاكم (الباحث)

٧٥ هناك فرق بين السلطة والسيادة فللحاكم التنازل عن السطلة, أي تكليف من يراه مناسبا بتسيير بعض الأمور, والسيادة هي أصل الحق. (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٨٣)

٧٦ وهذا قريب مما ناقشه فقهاؤنا حول فسوق الحاكم, وإقامة الحد عليه, وفسخ العقد (الباحث)

٧٧ وإن كان لدى هوبز ما يبرر رأيه من ضرورة توحيد السلطة بسبب الأحداث التي عصفت بالبلاد والدماء التي سُكبت بلا طائل, إلا أنه أوقع نفسه تحت تغول مطرقة الحاكم عندما أراد الهروب من سندان الكنيسة. (الباحث)

لمن يراه ثِقَة للحديث إلى النَّاس؛ ولفَحص النَّظريات والرُّؤَى الجَديدة ومَدى مُناسَبَتِها وصلاحها لِاستِمرار السَّلام.

وللحاكِم تحديد قَواعِد الملكِيَّة الخاصَة التي نشأة أول مرَّة بقيام الدَّولة؛ بعد أن كانت مُلكِيَّة بوضع اليَد في حالَة الطَّبيعَة. وهو من يفرِض الضَّرائب التي يراها مُناسِبة على النَّاس ويقوم بجِبايتِها.

وإنَّ هذه الحُقوق الممنوحَة للحاكِم هي جَوهر السِّيادَة فلا يُمكِن فصلُها عَن السِّيادة أو التَّنازُل عنها(٧٨).

ثالثا: واجِبات الحاكِم عند هوبز

إنَّ منصِب الحاكِم أو صاحِب السُّلطَة أُنشئ بعد إتمام العَقد, فالحَاكِم لم يكُن طرَفا في العَقد, فلا يجِب عليه شَيء اِتِّجاه الرَّعايا كونه لم يتَعَهَّد بشيء. فواجِبات الحاكِم هي واجِبات أخلاقيَّة؛ تنتُج مِن خُضوعِه لقوانين الطَّبيعَة والتي هي أساسا قوانين أخلاقيَّة.

فإلزام الحاكِم هو إلزام داخِلي يُحاسَب عليه أمام الله ونفسِه فقط. وذلك بخِلاف المواطِن الذي يجِب عليه نَوعين من الإلزام؛ داخِلي أخلاقي: وهو إلزام طبيعي أيضا يَنشأ كما الحاكِم من خُضوع الفَرد لقوانين الطَّبيعَة, وإلزام خارِجي: وهو سياسي صِناعي نَشأ مع قيام الدَّولَة وتعَهُّد الفَرد بالمحافَظَة على وعدِه.

ويمكُن تلخيص واجِبات الحاكِم في ثلاثَة أمور:

١- تحقيق الهَدف الذي من أجلِه قامَت الدَّولَة؛ وهو المحافظَة على سلامَة الشَّعب وأمنِه, وكذلك المحافَظَة على الوَسائل التي تكفَل لهم الحياة. وإنَّ حمايَة المواطنين لا تقتَصر على هذا العالَم فقط بل تمتَد إلى العالَم الآخر؛ فعلى الحاكِم إقامَة أفضل الأديان في دَولَته.

٢- تحقيق الرَّفاه بتَشريع القَوانين اللَّازِمة لتنميَة الثَّروَة وزيادَتِها, وترسيخ الحُريَّة التي لا تضُر بالآخَرين.

٣- تحقيق الإنصاف والعَدالة بين جميع الرَّعايا وطبقات النَّاس. فمن أهَمّ مُهِمَّات الحاكِم فَصل المنازَعات وتنظيم التَّقاضي بين الأفراد وِفق القانون, بحيثُ لا يفلِت أحَد من العُقوبَة مهما علت درَجَتُه, وألَّا يقنُط أحَد من إحقاق حقِّه مهما دنَت درَجَتُه. فبعَدَم حِماية حُقوقِ الأفراد, ودَفع الظُلم القائِم فيما بينهم؛ سيؤدي ذلك إلى سعي كُلٍّ مِنهم لِاستِرداد حقِّه بطريقَتِه الخاصَّة وحِماية نفسِه, وبالتَّالي العَودَة إلى حالَة الفَوضى الأولى(٧٩).

---

٧٨ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٨٢ وما بعد

٧٩ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٨٥ وما بعد

رابعا: الثَّورَة والخُروج على الحاكم

لا أحد يستَطيع أن يحكُم على الحاكِم, ومُقاوَمَته مقاوَمَة لقَوانين الطَّبيعَة, وهي رفض لنصائِح الرُّسُل[٨٠].

لكِن يحِقُّ للأفراد الدِّفاع عن أنفُسِهم وعِصيان أوامِرِه والتَّمرُّد عليه؛ في كُلِّ ما له صِلة بالحِفاظ على حياتِهم وسلامَة أعضائِهم, فحَقُّ الحَياة والمحافَظَة على سلامَة الأعضاء غيرُ قابِل للتَحوُّل أو التَّنازُل. فللفَرد الحُقُّ في رفض أوامِرِه إذا أمرَه بقَتل نفسِه مثَلا, أو أمرَه بإتلاف أعضائِه, أو إذا لم يحمِه, أو إذا منَعَه مِن مُقاوَمَة الذي يعتَدون عليه .....

كما يجوز للأفراد أن يتَحَرَّروا من طاعِة الحاكِم إذا عجَز عن أداء مُهِمَّتِه الرَّئيسيَّة بكفالَة هذا الحَقِّ وتحقيق الأمان لهم, فحَقُّ الأفراد في الدِّفاع عن أنفُسِهم ووجودِهم وخاصَة في حال عدم وجود من لا يحميهم حَقُّ لا يمكِن التَّنازُل عنه[٨١].

كما لا يستَطيع الحاكِم أن يُجبِر شخصا على القيام بما يؤدي إلى العار والمهانَة؛ بحيثُ يعيش هذا الشَّخص وهو كارِه لنفسِه وحياتِه.

ويفقِد الحاكِم شرعيَّتَه وسلطَتَه ولا يعود بشكل آلي إلى الحُكم؛ في حال نجاح مُقاوَمَة أو تمَرُّد ما ضِدَّه, سواء أكان سبَب الخُروج مشروعا أو غير مشروع[٨٢], فشرعيَّة الحاكِم مُستَمَدَّة مِن قُدرَتِه على الحُكم ومِن تَوفيره الأمان للرَعايا[٨٣]. ويحِقُّ للرعايا طاعَة حاكِم جديد يستَطيع حمايتَهم, فلا شرعيَّة بدون سُلطَة[٨٤].

إلَّا أنَّ هوبز وإن أجاز الخُروج على الحاكِم بالشُروط المذكورَة إلَّا أنَّه لم يُجِز المبدأ الثَّوري في الخُروج[٨٥].

---

٨٠ «لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة, لأنه ليس من سلطان إلا من الله والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله, والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة. فإن الحكَّام ليسوا قواما للأعمال الصالحة بل للشريرة, أفتريد أن لا تخاف السلطان افعل الصالح فيكون لك مدح منه لأنه خادم الله للصلاح. ولكن إن فعلت الشر فخف لأنه لا يحمل السيف عبثا إذ هو خادم الله منتقم الغضب الذي يفعل الشر» (رسالة بولس إلى أهل رومية, الإصحاح الثالث عشر ١-٥)

٨١ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٨٤

٨٢ وهذا ما ناقشه فقهاؤنا تحت باب إمارة المتَغلِّب (الباحث)

٨٣ يقول سباين «إن الدولة الوحش عند هوبز ما هي إلا وسيلة لمنفعة, وهي صالحة بسبب ما تعمله وهي فحسب خادمة لأمن الفرد» (جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص ١٩٧)

٨٤ وهذا ما أغضب الملكيين كما مر سابقا. (جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص ٢٠١)

٨٥ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٩٠-٥٩١

خامسا: الدّين والدَّولَة

يرى هوبز أنَّ الأخطاء التي اِرتَكَبَتها الأُمَم بسبب السُّلطَة الرُّوحيَّة لا حدَّ لها, لذلك يجب أن يقتَصِر الدّين على الحَياة الدَّاخليَّة للمُتَدَيّن, والسُّلوك الخارجي للإنسان والذي هو جزء من النِّظام يُحَدِّده الحاكِم. ولا يُمكِن فصل السُّلطَة المدنيَّة عن السُّلطَة الرُّوحيَّة؛ فهذا التَّمييز لا معنى لَه, فلا يُمكِن للإنسان أن يخدِم سيدَين في نفس الوَقت, لذلك يجب أن تخضَع السُّلطَة الرُّوحيَّة أي الكَنيسة لسُلطَة الحاكِم(٨٦).

وإنَّ «مملَكَة الله» والتي يُفَسِّرها مُعظَم رِجال الدّين خطأ على أنَّها السَّعادَة الأزليَّة بعد هذه الحَياة؛ ما هي إلا مملَكُة أرضيَّة بالمعنى الدَّقيق للكَلِمَة(٨٧), أُقيمَت على أساس عهد ورضا بين الله وبني إسرائيل(٨٨), بأن يكون الله ملِكا عليهم, وأن يقبَلوا حُكومَة مدنيَّة تُنظِّم سُلوكَهم اتجاهَه وفيما بينهم, مقابِل أن يمتَلِكوا أرض كنعان, فالسُّلطَة المدنيَّة والدّينيَّة اِتَّحدَت في إبراهيم وموسى والأنبياء من بعدِهم.

والسَّيد الحاكِم هو خَير مُفَسِر لإرادة الله؛ بطلَبه مِن المواطنين بإطاعَة القانون المدني؛ الذي يتضَمن قوانين الطَّبيعَة والتي هي قَوانين الله. وإنَّ تعليمات الكِتاب المقَدَّس لا تتَحوَّل الى قَوانين مُلزِمَة إلَّا إذا أقَرَّت السُّلطَة المدنيَّة ذلك(٨٩).

وإنَّ اِختِلاف دين صاحِب السُّلطَة عن دين رعيَّتِه لا يضُر بسلطَته, ويجِب طاعَتُه حتى ولو أمَر بما يُخالِف مُعتَقدات الرَّعيّة(٩٠), وطاعَتُه ما هي إلا علامَة على طاعَة القانون, فالإيمان أمر داخِلي وتكون هذه خطيئَة صاحِب السِّيادَة وليست خطيئَة الرَّعية, ولا يحِق لأحَد أن يخلَع ملِكا كافِرا طالَما أنَّه مُعتَرَف به رسميًّا(٩١).

سادسا: أشكال الحُكومات

صنَّف هوبز الحُكومات بحَسب اِستحواذِها على السِّيادَة؛ إلى النِّظام المَلَكي: وهو حُكم الفَرد, والنِّظام الدّيمقراطي: هو حُكم الشَّعب, والنِّظام الأرستُقراطي: وهو حُكم الأقَليَّة. ولا يوجد شكل آخر للدُول أو

---

٨٦ المرجع السابق, ج١, ص ٦٠١

٨٧ يشير سباين بأن المقصود من «مملكة الله» الكنيسة التي مُنحت سلطات خلاف سلطة الدولة (جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص ٢٠٤)

٨٨ ذكر هوبز سابقا خلاف ما قال به الآن «بأن العهد لا يكون إلا بين البشر فلا يكون مع الله»

٨٩ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز** , ص ٤٢٦ وما بعد

٩٠ ذكر هوبز سابقا أن مِن مُهمات الحاكم اختيار الدين المناسب للرعية لأنه أدرى بمصلحتهم الدنيوية والأخروية (الباحث)

٩١ شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٦٠٥

الحُكومات, وكُلُّ ما ظَهَر في التَّاريخ من حُكومات غير ما ذُكِر هي نفسها بعد فسادِها, فالمَلَكيَّة مُمكِن أن تتَحول إلى الطُغيان: وهي حُكومَة الفَرد الظَّالِم, والدِّيمُقراطيَّة مُمكِن أن تتَحول إلى فَوضَويَّة: وهي حُكومَة الرِّعاع التي تتَبع أهواءها المتَقَلِّبَة, والأَرستُقراطيَّة: مُمكِن أن تتَحول إلى أُوليجاركيَّة: وهي حُكومَة القِلَّة الفاسِدَة التي تعمل لمصالِحها على حِساب الشَّعب. وقال إنَّ اِختِلاف هذه الأشكال الثَّلاثَة يعود بشكل أساسي إلى الصَّلاحيَّة أو الأهليَّة التي تتَمَتَّع بها من أجل توفير الأمن ونشر السَّلام وهو سبب مِنحها السِّيادَة.

وقد رفَض هوبز التَّمييز الأرسطي بين الحُكومات الصَّالِحَة والفَاسِدَة؛ القائم على أساس أنَّ الصَّالِحة تعمَل لأجل النَّاس والفاسِدة تعمل لصالِحها[٩٢], وقال إنَّ الحُكومات السَّيِّئَة تكون سيِّئَة باعتِبار المِحنَة أو الكُره مِن قِبل الرَّعايا[٩٣].

وعلى الرُّغم من أسبَقيَّة الدِيمُقراطيَّة من النَّاحيَّة المنطِقيَّة برأي هوبز[٩٤], إلا أنَّه يُفضِّل النِّظام المَلَكي لقُدرَتِه على حِمايَة الأمن ونشر السَّلام[٩٥]. فبالرَّغم من وجود بعض المثالِب في المَلَكيَّة؛ كَوجود بعض الاِنتِهازيين والوصوليين حَول المَلِك, وكانتِقال السِّيادَة بالوِراثَة؛ والذي مُمكِن أن يؤدِّي إلى إمساك السُلطَة من قِبل أشخاص ليسوا لها بأهل كطِفل أو وَصي طامِع[٩٦], إلا أنَّه يبقى هو الأفضل. ففي النِّظامَين الدِّيمُقراطي والأرِستُقراطي هناك صِراع واِختِلاف مُستَمِر بين أعضاء المجالِس السِّيادِيَّة, وتغليب للمَصلَحَة الشَّخصيَّة

---

٩٢ ربما كان رفض هوبز التقسيم الأرسطي لقناعته بأن صاحب السيادة لا يمكن أن يعمل لمصلحته وأسرته وأعوانه أكثر من المصلحة العامة, لأن قوة الحاكم وسلطته تعتمد على قوة الرعايا, فضعف الرعايا وإهمالهم يعود بالسوء أيضا على الحاكم. (ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٩٢-٥٩٣)

٩٣ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٩٢

٩٤ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٩٥

٩٥ «إن تفضل هوبز للنظام الملكي هو ترجيح دون برهان باعترافه هو. فهذا التفضيل ليس جزءا أساسيا من نظريته السياسية..... (كما ورد في كتابه المواطن) ويبدو أن حب النظام الملكي يسري في دماء الإنكليز جميعا» (إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٩٢)

٩٦ يرى هوبز أن المِلَكية الحقيقية هي المَلَكية الوراثية, والملك هو الذي يعين الخليفة. لكنه لم يبين بوضوح من هو وارث السلطة, إلا أنه ينطلق من افتراض أن الأقرب من جهة القرابة هو الأقرب من جهة الميل والمحبة, فهو يجب أن يكون الخليفة. (ليو شتراوس, **تاريخ الفكر السياسي**, ج١, ص ٥٩٦)

وبناء على هذ الكلام فليس للقريب الوارث فضل من ناحية المَلَكات الفردية المؤهِلَة للحُكُم, وإنما محبة صاحب السلطة ورضاه هما من يرشِّحانه!؟. حتى أن شدة المحبة التي تكون للأقرب والتي افترضها هوبز هي ترجيح من غير مُرجح, والكلام عام وفيه كثير من التفاصيل والاستثناءات. (الباحث)

على المِصلَحَة العامَة, ويظهَر التَّحاسُد, وتتَّسِم القَرارات الصَّادِرَة بعَدِم الثَّبات[٩٧], وذلك على خِلاف النِّظام الملكي الذي يتَّسم أكثر بالإستِقرار والدَّوام[٩٨].

سابعا: أنواع السُّلُطات والعَلاقَة بينها

يرى هوبز أنَّ الدَّولَة الحَقيقيَّة لا تقوم عن طريق الإتِّفاق أو الإجتِماع فحسبُ؛ وإنَّما عن طريق إتِّحاد إرادات الجَميع في إرادَة شخص واحد هو صاحِب السُّلطَة. وإنَّ تقسيم السُّلُطات يعود إلى عدَم الإنسجام في الحُكم, وأنَّ هذا التَّقسيم عبر التَّاريخ ما هو إلا تقسيم صوري. فالسُّلطَة المطلَقَة عادة ما تكون في يد جِهَة واحِدة, والنَّاس لا يطيعون إلَّا مَن لديه القُدرَة على إنزال العِقاب بهم. فالسُّلُطات جميعُها يجب أن تكَون بيد صاحِب السِّيادة, فهو صاحِب السُّلطَة التَّشريعية, والتَّنفيذيَّة, وكذلك القَضائيَّة؛ عن طريق تعيينه للقُضاة وإقراره للقَوانين الوَاجب الإحتِكام إليها[٩٩].

خُلاصَة وتقييم ما جاء به هوبز

لم تكن فلسَفة هوبز السِّياسيَّة نتيجَة المشاهَدَة السِّياسيَّة الواقِعيَّة لكِنَّها كانت هي الدَّافع والمحَرِّك لها, فقد كانت قائِمة على الخَوف نتيجَة الظُّروف التي سادَت الحَياة الإنجليزيَّة في عصرِه من إضطراب فِكري وإقتِتال دَّاخِلي, فقد كان يأمُل بوضع نظَريَّة سياسيَّة تُنهي هذه الحالَة.

لقد كان يُخَطِّط لإيجاد حُكومَة تصلُح لكُلِّ زمان ومكان وشعب, وسعى أن يصِل في السِّياسَة إلى يقين الرِّياضيات؛ من خِلال مُحاوَلتِه إيجاد أفكار يقينيَّة بدهية واضِحة لا يختِلف عليها إثنان ويتَّفِق عليها الجَميع.

---

٩٧ يرى هوبز أن أرسطو وشيشرون وغيرهم من كتاب اليونان والرومان قد تحيَّزوا لصاح الحكومة الشعبية. لأن سلطة الحكومة وحرية الفرد واحدة في جميع أشكال الحكومات, فالسلطة والسيادة مطلقة في جميع أشكال الحكومات, وحرية الفرد مقيدة بنفس القدر في أي حكومة, والهدف يجب أن يكون السلام والأمن والأمان. (ليو شتراوس, **تاريخ الفكر السياسي**, ج١, ص ٥٩٣, ص ٥٩٥)

٩٨ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٩٣ وما بعد

٩٩ توماس هوبز, **اللفياثان**, ص ١٩٤ وما بعد

كان هوبز أوَّل مَن أعطى الشَّخصيَّة الاِعتِباريَّة للدَّولَة[١٠٠], وعرَّفها بأنَّها شخص[١٠١]. وقد اِنطَلَق مِن فِكرَة القانون الطَّبيعي وحالَة الطَّبيعة الأولى, والتي اِتَّسمَت عنده بفَقد السَّلام والخَوف الدَّائِم؛ بسبب «اِقتِتال الكُلّ ضِد الكُلّ» في سبيل المحافَظَة على الحَياة والتَّمَلُّك. وسعيا للخُروج مِن هذه الحالَة السَّوداويَّة الموحِشَة قام الأفراد بعَقد اِتِّفاق, تنازَلوا بموجِبه عَن حُقوقِهم المطلَقَة في الحُرِّيَّة والتَّمَلُّك, وسَوَّدوا شخصا ليس طرَفا في العَقد لِإدارَة أُمورِهم وبهذا نشأة الدَّولَة.

وقال بأنَّ القَوانين المدنيَّة تقوم على أساس القَوانين الطَّبيعيَّة تشرَحُها وتفَسِرُها وتُضيف إليها, وتستَهدِف الغايَة نفسَها من تحقيق السَّلام وبثّ الطُّمأنينَة وحِمايَة المواطنين. إلَّا أنَّ القَوانين الطَّبيعيَّة تتَعلَّق بالجانِب الدَّاخِلي الأخلاقي, حيثُ يُحاسَب الفَرد عن مقاصِده أمام الله وأمام ضميره, بينَما القَوانين المدنيَّة تتعَلَّق بالفِعل ويُحاسَب عليها الفَرد أمام القَضاء[١٠٢]. فمَصدَر الإلزام للقانون الطَّبيعي هو الفَرد نفسه, بينما مصدَر الإلزام للقانون المدني السُّلطَة[١٠٣].

وبيَّن أنَّ القَوانين الطَّبيعيَّة لا تُصبِح مُلزِمَة حتى يأمُر بها صاحِب السِّيادَة الذي هو أعلى سُلَطة قانونيَّة, كما أنَّ القانون الكَنَسي لا يُعَدُّ قانونا إلَّا بموافَقَته[١٠٤]. وأنَّ هذه القَوانين الصَّادِرَة عن صاحِب السِّيادة هي ما يُميِز بين الصَّواب والخَطأ, وهي لا تشَكِّل قُيودا على سُلطتِه؛ لِأنَّه ليس طرَفا في العَقد الذي تمَّ الاِتِّفاق عليه وظهَرت بموجِبه الدَّولَة.

ويجعَل هوبز السِّيادَة في يد مَن يُديرها وهو صاحِب السُّلطَة, وليس في يد من يمنَحُها؛ وهُم الأفراد الذين اختاروه وتنازَلوا عن حُقوقِهم رغبَة في السَّلام والاِستِقرار. وصاحب السُّلطَة يتمَتَّع بالحَصانَة المطلَقَة فلا يُمكِن التَّشكِّي عليه, ولا يوجد سُلطَة أعلى مِنه يُمكن اللُّجوء إليها لمحاسبَته. وإنَّ النُكوص عن العَقد سيؤدي إلى الفَوضى وعدم الاِستِقرار والرُّجوع إلى الحالَة الأولى[١٠٥].

والمُلكِيَّة مُستَمِدَة من القانون والذي هو في الأصل إرادَة الحَاكِم, فالحاكِم هو الذي يمنَحُها ويُحَدِّد

---

١٠٠ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٨٥-٥٨٦

١٠١ جان توشار, **تاريخ الأفكار السياسية**, ترجمة: ناجي الدراوشة, (دمشق: دار التكوين, ط١, ٢٠١٠م),ج٢, ص ٤٥٠

١٠٢ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٦٢ وما بعد

١٠٣ جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص ٢٠٢-٢٠٣

١٠٤ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٩٧-٥٩٨

١٠٥ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٩٥

شُروطها[١٠٦], ولا يجب أن تتعارَض أي مُلكيَّة مع مُلكيَّة الحاكِم, ولا يستَطيع أحد أن يدعي حقا لمِلكيَّة تُعارض مُلكيَّة الحاكِم[١٠٧].

لقد كان هوبز عقلاني ومادي في أن واحد فهو لم يتأثر بأفلاطون وأرسطو؛ بل بديمقريطس وأبيقور والسوفسطائيين[١٠٨]. لقد رفَض أصحاب النَّظريات المِثاليَّة كأفلاطون الدّيمُقراطيَّة لأنها لا تستَجيب لتحقيق دولتِهم المِثاليَّة, أما هوبز فقد رفضَها لأن قُدراتَها برأيه على تفادي خطَر الإنزِلاق إلى الحَرب الأهلية أقَل بكثير مِن النَّظام المَلَكي؛ الذي كان وَاعيا بعيوبه[١٠٩], إلَّا أنَّه أفضُل من الفَوضى برأيه[١١٠]. فلم يكون هوبز ملَكيا مُتَطرّفا, ولم يُصر على تجميع السُّلطة في يد شخص واحد هو المِلك لذلك لم يجِد حرجا مِن الرُّجوع إلى إنجلترا بعد نشره لكتابه التِّنين في عهد الجُمهوريَّة الوَحيدَة التي قامَت على أنقاض المَلَكيَّة[١١١]. لقد كان إخلاص هوبز للسُلطَة وليس لشَخص الملك أو الملكيَّة, ففلسفَته هي فلسفَة السُّلطة التي دافَع عنها ليس باسم الحَق الإلهي للمُلوك؛ بل باسم مصلَحَة الأفراد, وباسم البَقاء والسَّلام, لقد كان ينظُر للسُلطَة ويُعَلِّم أهميتها من أجل بيان منفَعتِها لا مهابتِها[١١٢].

وبالرَّغم مِن أنَّ دفاع هوبز عن المَلَكيَّة كان سطحيا بعَكس دِفاعِه عن الفَرديَّة[١١٣] القائمَة على المنفَعَة التي تُحَقِّقُها, وأنَّه أعطى اِمتيازات للسُلطة الحاكِمَة أكثر مِمَّا طالب به المِلكيُّون, إلَّا أن فلسفَته كانت أكثَر الفلسفات ثوريَّة في عصره, وغدَت الفَرديَّة والمنفَعَة بعده بزمَن مَطلبا مشروعا[١١٤].

لقد أُتُّهِم هوبز بأنَّه نظَّر للاِستِبداد وللنُظُم الشُموليَّة كالنَّازيَّة والفاشيَّة؛ عندما أعطى للحاكِم سُلطَة بغير حدٍّ خَوفا مِن الفَوضى, بالرَّغم مِن أن الدَّولَة التي أرادها وبيَّنها في كِتاباتِه تختَلِف عن هذه النُّظم؛ من

---

١٠٦ ربما كان رأي هوبز في الملكية من أهم الأسباب التي أدت إلى انتقاده. وأدت إلى تقدُّم فلسفة لوك وروسو عمليا عليه, بالرغم من الخصوبة والعمق الفلسفي الأكبر لفلسفة هوبز. (الباحث)

١٠٧ ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٨٩

١٠٨ جان جاك شوفالييه, **المؤلفات السياسية الكبرى**, ص ٨٧

١٠٩ إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٣٩٢

١١٠ انظر عيوب النظام الملكي التي ذكرها هوبز في كتابه, ص ١٩٥ وما بعد

١١١ إمام عبد الفتاح إمام, توماس هوبز, ص ٢٦

١١٢ جان توشار, **تاريخ الأفكار السياسية**, ج٢, ص ٤٤٨-٤٤٩

١١٣ الفردية: اتجاه يرى في الفرد أساس الواقع والقيم, ويذهب في الفلسفة السياسية إلى أن المثل الأعلى للحكومة الصالحة إنما هو تنمية الحرية الشخصية والحد من سلطان الدولة على الأفراد. (مجمع اللغة العربية في مصر, **المعجم الفلسفي**, تقديم: إبراهيم مدكور, (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية, ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م), ص ١٣٥

١١٤ جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ج٣, ص ٢٠٩-٢١٠

حيثُ قيامها وأساليب سيرها ومآلها, وأنَّه أجازَ الخُروج على الحاكم في حال تعرّض المواطِنين للخَطَر, أو إذا عجِز الحاكم عن القيام بواجِبه في تحقيق الأمان(١١٥).

لم يكُن هوبز مُهتَمًّا بقَبول كُتُبه في عصرِه, وكان يوصي أن تدرَّس في الجامِعات(١١٦). لقد عاش من أجل الفِكر فقَط؛ فهو لم يتَزوَّج ولم ينشِئ أُسرَة ولم يسعَ إلى منصِب أو جاه. وبالرَّغم من التَّيار الجارِف الذي كان ضِدَّه من قِبَل الجَميع, إلَّا أنَّه لم يُساوِم على أفكارِه التي آمن بها ولم يتخلَّ عنها, وقد غدت هذه الأفكار الإنطِلاقَة لفلسَفات لاحِقَة كان لها الأثر الكَبير على الحياة الإنسانية, كفَلسَفَة جون لوك التي أسَّس من خِلالها لمفهوم حُقوق الإنسان؛ وأقام عليها الآباء الأوائِل للولايات المتحدة عقَد اِتِّحادِهم, وكفلسَفة روسو والتي كانت الملهِم للثَورَة الفرنسيّة وما كان لها مِن أثر مُمتَدٍّ إلى وقتِنا الرَّاهِن(١١٧).

١١٥() المرجع السابق, ص ٣٩٣ وما بعد

١١٦() ليو شتراوس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ج١, ص ٥٩٨ ما بعد

١١٧() إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, ص ٢٤ وما بعد

الخاتمة:

تتضَمن النَّتائج والتَّوصيات:

أولا: النَّتائِج

١- بالرَّغم من أن أفكار هوبز ما زالت إلى الآن مَوطِن أخذ ورد, وأنها لم تلقَ رواجا على مُستوى التَّطبيق في عصرِه, وأُستُغلت بغير ما أرادها في عصور لاحقة, إلا أنَّه قدَّم صرحا فلسفيا اِستفاد منه الجميع بنقدِه أو بالدِّفاع عنه, ومنحَ جُهدُه العقليَ غراسا أثمرت في فلسفات وعصور لاحقة, وهذا ما أراده بالضَّبط.

٢- لقد أحيا هوبز نظريَّة العَقد القديمة وألبَسها لَبوسا جديدا, وجعلها وسيلة لدَحض فكرة الحق الإلهي للمُلوك.

٣- لقد أعلى هوبز مِن قيمَة الفرد, وبنى نظريتَه على المنفَعة, وشدَّد على ضرورة توحيد السُّلطة وبالغ في إطلاقِها سعيا منه لمصلحة الأفراد والمجتمع, ونصَح بالملَكِيَّة ليس لأنها الأفضل ولكن لأن عُيوبَها أقل.

٤- لقد ناقَش هوبز بعض قضايا الدَّولة والحُكم؛ على غِرار ما كان يُناقش سابقا من قضايا الإمامَة, على الضِّفة الأُخرى في عالمِنا الإسلامي, ولقد كانت بعض نتائجه تصل لحد التَّطابق مع ما وصل إليه فقهاؤنا؛ حيث تمت الإشارة إلى ذلك في الهوامِش. وبالرغم من أن هوبز أو أحدا ممن أرَّخ له لم يُشر إلى اطِّلاعه على تراثنا الإسلامي أو اغترافه منه إلا أن ذلك التطابق يدعو إلى التساؤل ومزيد مِن البَحث!؟

ثانيا: التَّوصيات

١- المبادَرة إلى تقديم مزيد من الأبحاث التي تُعنى بالفِكر الفَلسفي الِّسياسي الغربي وتطوره, بعيدا عن الانبهار أو الاستِعلاء.

٢- الاهتمام بالأبحاث المقارنة في هذا المجال, وتسليط الضَوء على جوانب الاتفاق والاختلاف, وبيان كيفية الاستفادة ممَّا توصل إليه الفِكر الإنساني بما يتناسب مع قيمنا الدينية والحضارية.

٣- اِفتِتاح اختصاصات في الجامعات الإسلامية تهتم بالفلسفة السياسية, أسوة باختصاصات التاريخ والاقتصاد وغيرها.

٤- تشجيع طلاب الدِّراسات العليا باختيار أبحاث تتعلق بمجال الفلسفة السياسية, وذلك لرفد المكتبة الإسلامية بالأبحاث العلمية الرَّصينة.

٥- عقد المناظرات واللقاءات الحِوارية بهدف نشر الوعي الفلسفي السياسي لما له من أهمية وتأثير على الواقع.

المصادر والمراجع:

- أحمد فؤاد عبد المجيد, **البيعة عند مفكري أهل السنة**, (القاهرة, دار قباء, ١٩٩٨م)
- أرسطو, **السياسة**, ترجمة: أحمد لطفي السيد, (القاهرة, الهيئة العامة للكتاب, ط٢, ١٩٧٩م)
- إمام عبد الفتاح إمام, **توماس هوبز**, (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع, ١٩٨٥م)
- تأليف مجموعة من المختصين, **قاموس الفكر السياسي**, ترجمة: أنطوان حمصي, (دمشق: منشورات وزارة الثقافة, ١٩٩٤م)
- توماس هوبز, **اللفياثان**, ترجمة: ديانا حرب, بشرى صعب, (أبو ظبي: كلمة, بيروت: الفارابي,ط١, ١٤٣٢هـ-٢٠١١م)
- جان توشار, **تاريخ الأفكار السياسية**, ترجمة: ناجي الدراوشة, (دمشق: دار التكوين, ط١, ٢٠١٠م)
- جان جاك شوفالييه, **تاريخ الفكر السياسي**, ترجمة: محمد عرب صاصيلا, (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, ط١, ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م)
- جان جاك شوفالييه, **المؤلفات السياسية الكبرى**, ترجمة: إلياس مرقص, (بغداد, دار الكتب العلمية, ط١, ١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م)
- جورج سباين, **تطور الفكر السياسي**, ترجمة: راشد البراوي, (مصر, دار المعارف)
- جورج طرابيشي, **معجم الفلاسفة**, (بيروت: دار الطليعة, ط٣, ٢٠٠٦م)
- ليو شتراوس, جوزيف كروبس, **تاريخ الفلسفة السياسية**, ترجمة: محمد سيد أحمد, (القاهرة, المجلس الأعلى للثقافة, ٢٠٠٥م
- مجمع اللغة العربية في مصر, **المعجم الفلسفي**, تقديم: إبراهيم مدكور, (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية, ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)